الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2112
3 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- لمحة عامة	١ - ٢	٣
ثانيا	- التطورات السياسية	٣ - ٥	٣
	ألف - لمحة عامة	٣	٣
	باء - الانتخابات العامة	٤	٣
	جيم - التطورات الأخيرة	٥	٤
ثالثا	- الأوضاع الاقتصادية	٦ - ١٩	٤
	ألف - لمحة عامة	٦ - ٧	٤
	باء - المالية العامة	٨ - ١٠	٤
	جيم - التجارة	١١ - ١٢	٥
	دال - المصارف والتمويل	١٣ - ١٤	٥
	هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة	١٥ - ١٩	٦
	واو - السياحة	٢٠	٦

98-15424 170698 170698

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
رابعا	- الأحوال الاجتماعية والتعليمية	٢١ - ٤٧	٦
	ألف - اليد العاملة	٢١ - ٢٣	٦
	باء - حقوق الإنسان ومركز المرأة	٢٤ - ٢٦	٧
	جيم - البيئة	٢٧ - ٢٩	٧
	دال - الإسكان	٣٠ - ٣٣	٨
	هاء - الرعاية والمساعدة الاجتماعيتان	٣٤ - ٣٦	٨
	واو - الصحة العامة	٣٧ - ٤١	٩
	زاي - التعليم العام	٤٢ - ٤٣	١٠
	حاء - الجريمة ومنع الجريمة	٤٤ - ٤٧	١٠
خامسا	- نظر الأمم المتحدة	٤٨ - ٥١	١١
	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٤٨ - ٤٩	١١
	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٥٠	١١
	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥١	١٢
سادسا	- مركز الإقليم في المستقبل	٥٢ - ٧٤	١٢
	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٢ - ٥٤	١٢
	باء - موقف حكومة الإقليم	٥٥ - ٥٧	١٤
	جيم - موقف حكومة اسبانيا	٥٨ - ٧٠	١٥
	دال - المفاوضات الانكليزية - الاسبانية	٧١ - ٧٢	١٧
	هاء - المناقشات بين انكلترا وجبل طارق	٧٣	١٨

أولا - لمحة عامة

١ - جبل طارق[1] شبه جزيرة ضيقة تمتد نحو الجنوب من ساحل اسبانيا الجنوبي الغربي، وهي تتصل به ببرزخ يبلغ طوله حوالي ١,٦ كيلومتر. ويقع ميناء ألخيسيراس الاسباني على طول ٨ كيلومترات عبر الخليج من ناحية الغرب، وتقع قارة أفريقيا على بعد ٣٢ كيلومترا عبر مضيق جبل طارق من ناحية الجنوب، وتبلغ المساحة الإجمالية لجبل طارق ٥,٨٦ كيلومترات مربعة، وفقا لتقدير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، و ٤,٨ كيلومترات مربعة وفقا لتقدير اسبانيا.

٢ - ووفقا لآخر تعداد لسكان جبل طارق، أجري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بلغ عدد سكان جبل طارق من المدنيين في عام ١٩٩١، ٧٠٣ ٢٦ نسمة منهم ٠٢٢ ٢٠ من أبناء جبل طارق و ٨١١ ٣ آخرين من رعايا بريطانيا (بما في ذلك أسر العسكريين البريطانيين المرابطين في جبل طارق، ولكن باستثناء العسكريين أنفسهم) و ٨٧٠ ٢ أجنبيا. وأشارت تقديرات عام ١٩٩٦ إلى أن عدد سكان جبل طارق بلغ ٣٣٧ ٢٧ نسمة بمعدل كثافة سكانية يبلغ ٤٥,٨ شخصا لكل هكتار، باستثناء العسكريين والزوار والعابرين.

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - لمحة عامة

٣ - ترد معلومات تفصيلية عن دستور الإقليم والحكومة والخدمة العامة والتطورات الأخرى ذات الصلة في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة في عام ١٩٩٤ (A/AC.109/1195).

باء - الانتخابات العامة

٤ - أجريت آخر انتخابات عامة في جبل طارق في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٦. وتبعا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اشترك في الانتخابات ٨٨ في المائة من الناخبين المسجلين. وجاءت نتائج الانتخابات كما يلي: حصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على نسبة ٥٢,٢ في المائة؛ وحصل حزب العمل الاشتراكي لجبل طارق على نسبة ٤٣ في المائة، بينما حصل الحزب الوطني لجبل طارق على نسبة ٤,٧ في المائة. ونتيجة لذلك، فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق بثمانية مقاعد في الجمعية التشريعية للإقليم، بينما حصل حزب العمل الاشتراكي لجبل طارق على سبعة مقاعد (يحصل الحزب الفائز دائما على ثمانية مقاعد في حين يحصل الحزب الخاسر دائما على السبعة مقاعد الباقية). وحصل السيد بيتر كاروانا زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على ٥٦١ ٨ صوتا وعـُين رئيسا لوزراء جبل طارق.

جيم - التطورات الأخيرة

٥ - بدأت حكومة المملكة المتحدة استعراض الدفاع الاستراتيجي في أيار/ مايو ١٩٩٧ للنظر في معظم مجالات دفاع المملكة المتحدة. وشدد الكتاب الأبيض، الذي نجم عن استعراض الدفاع الاستراتيجي، مرة أخرى، على النشر السريع للقوات البريطانية استجابة لأي أزمة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يوفر جبل طارق ومرافقه قاعدة تشغيلية أمامية مستقلة للقوات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط وهو بمثابة قاعدة عبور للسفن التي في طريقها إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وقد خفضت القوة العاملة للعسكريين في جبل طارق إلى أقل حد لازم لإدارة مرافق الدفاع الباقية في الإقليم. ونتيجة لتخفيض نفقات الدفاع البريطانية في جبل طارق، انخفضت معدلات الدفاع في الاقتصاد المحلي إلى حوالي ١٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أو حوالي ٦٠ مليون جنيه استرليني. ومن المقرر أن تنخفض إلى ٤٠ مليون جنيه استرليني بحلول عام ٢٠٠٠.

ثالثا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٦ - ليس لجبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. وتقتصر الصناعات والحرف والخدمات في الإقليم أساسا على تلبية احتياجات السكان، وعلى العدد الكبير من السياح الذين يزورون الإقليم. ويعتمد اقتصاد جبل طارق إلى حد كبير على السياحة وتقديم الخدمات المالية كالخدمات المصرفية، والتأمين، والشحن، وإدارة حافظات الأوراق المالية.

٧ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن آخر تقدير متوفر عن الدخل الوطني هو تقدير ١٩٩٤/١٩٩٥، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج القومي الإجمالي في الإقليم قدر بمبلغ ٦٢٣ ١١ جنيها استرلينيا ومبلغ ٩٣٥ ١١ جنيها استرلينيا على التوالي.

باء - المالية العامة

٨ - يشير تقرير أصدرته الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإيرادات الإدارية التي سُجلت في الحساب الدائن للصندوق الموحد للسنة المنتهية في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٧ بلغ إجماليها ٧٦,٤ مليون جنيه استرليني، في حين بلغت النفقات الإدارية ٦٠,١ مليون جنيه استرليني بالمقارنة بمبلغ ٧١,٩ مليون جنيه استرليني و ٥٣,١ مليون جنيه استرليني لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي.

٩ - وحتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٧، بلغ الدين العام لجبل طارق ٦١,٤ مليون جنيه استرليني بالمقارنة بمبلغ ٦٤,٩ مليون جنيه استرليني في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٦.

١٠ - وتفرض ضريبة الدخل على الإيرادات الناشئة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة فيه. كما تخضع للضريبة أرباح الأسهم والفوائد والمعاشات التقاعدية والمرتبات المستحقة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة في أي مكان خارج جبل طارق من جانب شخص يقيم في المعتاد في جبل طارق. وتتراوح معدلات الضرائب المفروضة على الأفراد المقيمين في جبل طارق بين ٢٠ في المائة على الـ ٥٠٠ ١ جنيه استرليني الأولى من الدخل الخاضع للضريبة و ٥٠ في المائة بعد الـ ٥٠٠ ١٩ جنيه استرليني الأولى.

جيم - التجارة

١١ - في عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الواردات ٤٧٥,١ مليون جنيه استرليني ومجموع الصادرات ٢١٦,٩ مليون جنيه استرليني. ويأتي ما يزيد على ثلث واردات جبل طارق غير الوقودية من المملكة المتحدة. وتشمل المصادر الأخرى للواردات هولندا واليابان واسبانيا. أما الصادرات من السلع المحلية المنشأ فليست ذات شأن. وتتكون الصادرات أساسا من إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية التي يجري تموين السفن بها.

١٢ - ولم تتغير قيود الواردات خلال الفترة المستعرضة. وجميع السلع، باستثناء بعض البنود من الأغذية الأساسية، والذهب، والحلي، والنفط، والسيارات السكنية المتنقلة، والأنواع المهددة بالانقراض، يمكن استيرادها بموجب الترخيص العام المفتوح.

دال - المصارف والتمويل

١٣ - في آذار/ مارس ١٩٩٧، بلغ عدد المصارف المأذون لها بالعمل في جبل طارق ٢٥ مصرفا (توقف مصرف صغير واحد عن العمل في جبل طارق خلال الفترة المستعرضة). ويخدم القطاع المصرفي العملاء في الخارج والداخل وتبلغ أساس ميزانيته ما يزيد على ٦ ملايين دولار. وفي العام الماضي، أحرز تقدم في تنفيذ توجيه ضمان الودائع التي أصدرها الاتحاد الأوروبي (94/19/EC) لتوفير الأمان للمودعين في المصارف. وتتخذ الحكومة أيضا الإجراءات اللازمة لتنفيذ توجيه كفاية رأس المال (93/6/EC) وتوجيه خدمات الاستثمار (93/33/EC) التي أصدرها الاتحاد الأوروبي.

١٤ - وبلغ عدد الشركات المسجلة وفقا لقانون الشركات (الضرائب والامتيازات) ٠٦٠ ١٥ شركة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ من ٠٠٠ ٨ شركة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وتعفى الشركات المسجلة وفقا لهذا القانون من دفع ضريبة الدخل عند سداد رسم سنوي محدد بغض النظر عن تحقيق أرباح وبصرف النظر عن ورود هذه الأرباح إلى الإقليم من عدمه. ويشمل الإعفاء أرباح الأسهم والفوائد وأتعاب المديرين والمبالغ السنوية التي تدفع لغير المقيمين. ولا يجوز لأي شركة الاتجار أو ممارسة الأعمال في جبل طارق، ما لم ينص على غير ذلك، ولا يجوز لأي من مواطني جبل طارق أو المقيمين في الإقليم حق الانتفاع بأسهم هذه الشركة.

هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٥ - يبلغ طول الطرق الممتدة في الإقليم ما مجموعه ٢٦,٧٥ ميلا. وتشير التقارير إلى أن الطرق في حالة جيدة ومناسبة لحركة مرور السيارات. وهناك خمسة مسارات للحافلات تخدمها ١٧ حافلة توفر الاتصال في الإقليم. وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بلغ مجموع السيارات المسجلة ٧٢٢ ٢٧ سيارة.

١٦ - وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الأفراد الذين وصلوا إلى الإقليم بطريق الجو ٢١٩ ٦٦ فردا وبطريق البحر ٠٥٤ ١٢٢ فردا.

١٧ - ويرسل البريد الجوي إلى لندن، ومنها إلى جميع الجهات المقصودة في سائر أنحاء العالم، بمعدل ست مرات في الأسبوع برحلات جوية مباشرة. أما البريد السطحي العادي فيرد من المملكة المتحدة ويرسل إليها بمعدل خمس مرات في الأسبوع. وفي عام ١٩٩٧، صدرت تسع مجموعات للطوابع التذكارية في الإقليم.

١٨ - وتقوم بتشغيل شبكة الهاتف شركة ناينكس المحدودة للاتصالات في جبل طارق "Gibraltar NYNEX Communication, Ltd." وهي شركة مشتركة بين الولايات المتحدة وجبل طارق. وانضمت شركة ناينكس إلى شركة Bell Atlantic في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٧، بلغ أجمالي عدد الهواتف ٨٣٢ ٢٣ هاتفا من ٤٦٦ ٢١ هاتفا في عام ١٩٩٦.

١٩ - وتتولى إدارة الكهرباء مسؤولية إمدادات الكهرباء للاستخدام المدني في الإقليم. وتشغل وزارة الدفاع مشروعا منفصلا للوفاء باحتياجات الدفاع. وخلال عام ١٩٩٧، بلغ الحد الأقصى للطلب على الكهرباء ١٠٠ ٢٤ كيلووات وتم توليد ما مجموعه ١١١,٢ مليون كيلووات/ساعة.

واو - السياحة

٢٠ - في عام ١٩٩٦، بلغ مجموع السائحين الذين وصلوا إلى الإقليم ٦ ملايين سائح بالمقارنة بـ ٥,٥ ملايين سائح في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، بلغ عدد نزلاء الفنادق ٠٠٠ ٤٦ نزيل.

رابعا - الأحوال الاجتماعية والتعليمية

ألف - اليد العاملة

٢١ - في عام ١٩٩٧، بلغ العدد الكلي للعاملين في جبل طارق ٠٠٠ ١٣ عامل، وانخفض عدد العاطلين إلى ٧٠٠ ١ عاطل من ٨٠٠ ١ عاطل في عام ١٩٩٦.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٦، بلغ متوسط الدخول الأسبوعية في الإقليم ٢٣١,٨٨ جنيها استرلينيا، بالمقارنة بـ ٢٣٣,٣٢ جنيها استرلينيا في عام ١٩٩٥.

٢٣ - وتفيد التقارير أن التشريع الذي ينظم اليد العاملة وظروف العمالة في الإقليم يتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. ويتضمن قانون نقابات العمال والنزاعات التجارية لجبل طارق أحكاما لتسجيل وتنظيم نقابات العمال في جبل طارق، مماثلة لما هو نافذ في المملكة المتحدة. وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، كانت هناك ٢٠ نقابة عمال مسجلة في الإقليم.

باء - حقوق الإنسان ومركز المرأة

٢٤ - يكفل الأمر (الدستوري) الصادر في جبل طارق في عام ١٩٦٩ حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد. كما يكفل وجود محكمة عليا ذات اختصاص غير محدود، تتولى النظر في أية دعاوى مدنية أو جنائية والبت فيها بموجب القانون واستنادا إلى الولاية القضائية والسلطات التي يمنحها إياها دستور جبل طارق أو أي قانون آخر.

٢٥ - وتتكون محاكم الإقليم من محكمة ابتدائية ومحكمة صلح ومحكمة للاستئناف ومحكمة عليا. ويرد القانون الموضوعي للإقليم في الأوامر المجلسية وتشريعات برلمان المملكة المتحدة التي تنطبق على جبل طارق، وفي القوانين الوضعية التي تشرع محليا، والتشريعات الفرعية، والقانون العام وقواعد العدالة السارية في المملكة المتحدة، بالقدر الذي تنطبق فيه على الإقليم.

٢٦ - ومركز المرأة في جبل طارق، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، وسواء كانت تضطلع بمسؤوليات أسرية أم لا، مماثل للمركز الذي تتمتع به المرأة في المملكة المتحدة. وينص قانون الضمان (التأمين) الاجتماعي لجبل طارق على دفع مجموعة مختلفة من الاستحقاقات والبدلات للحوامل والأرامل.

جيم - البيئة

٢٧ - في عام ١٩٩٦، توقفت عن الوجود إدارة الصحة البيئية، التي كانت إدارة حكومية إقليمية. ونقلت المهام التي كانت تتولاها هذه الإدارة فيما قبل إلى وكالة للبيئة يملكها القطاع الخاص بالكامل. ورئيس الصحة البيئية مسؤول عن التشغيل العام لوكالة البيئة وهو مسؤول أمام وزارة البيئة والصحة.

٢٨ - واشتمل العمل الصحي البيئي العام المضطلع به خلال عام ١٩٩٦ على التفتيش على المساكن، وأعمال التشييد، ومؤسسات تقديم الطعام، والمخابز، ومحلات البقالة، وصالونات الحلاقة للنساء والرجال، والتفتيش على اللحوم والأغذية، والتطهير من الحشرات والديدان والتطهير من الجراثيم، والبحث في الأمراض المعدية،

وأخذ عينات من الأغذية وإمدادات المياه، ومكافحة الآفات والقوارض، ورصد شكاوى الضجيج، والتلوث الجوي، ونوعية مياه الشرب والاستحمام.

٢٩ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تلتزم حكومة المملكة المتحدة وحكومة جبل طارق التزاما تاما بأن ينفذ في جبل طارق أي تشريع بيئي أوروبي ينطبق على الإقليم وأي التزامات تنشأ بمقتضى القانون البيئي الدولي الملزم في جبل طارق. وتوجيهات الاتحاد الأوروبي التي ما تزال في سبيل التنفيذ، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، هي التوجيه 85/1210/EEC (المتعلق بالنفط الخالي من الرصاص)، والتوجيه 941/671/EEC (المتعلق بإحراق النفايات الخطرة)، والتوجيهات 80/51/EEC، و 83/206/EEC، و 89/629/EEC، و 92/14/EEC (وتتعلق جميعها بالضوضاء المنبعثة من الطائرات).

دال - الإسكان

٣٠ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، كان أبرز تغيير لوحظ في قطاع الإسكان طوال هذه الفترة هو زيادة المساكن والغرف/الشقق التي يسكنها ملاكها.

٣١ - وما برحت الحكومة تتبع سياسة قوامها زيادة ملكية المساكن بغية التخفيف من ندرة المساكن ومن عبء التكاليف المتزايدة التي تتكبدها في إصلاح وصيانة ما تؤجره من أماكن إقامة. ومنذ عام ١٩٨٥ زادت نسبة ملكية المساكن في جبل طارق من ٦ في المائة إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٤ وإلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٧.

٣٢ - وتحققت زيادة في المتاح من المساكن نتيجة لقيام وزارة الدفاع بطرح عدد من وحدات السكن المخصصة للمتزوجين لتستخدم في أغراض سكنية عامة. وهكذا بات ما يربو على ١٠٠ وحدة سكنية متاحة لإشغال المدنيين.

٣٣ - وحتى نهاية عام ١٩٩٧، بلغ عدد مقدمي الطلبات المدرجين على قائمة انتظار الإسكان الحكومي ٥٠٠ شخصا مقابل ٥٦٨ شخصا في نهاية عام ١٩٩٤.

هاء - الرعاية والمساعدة الاجتماعيتان

٣٤ - يقضي قانون الضمان الاجتماعي (الخاص بالتأمين ضد إصابات العمل) بدفع استحقاقات الإصابة والعجز والوفاة الناتجة عن حوادث العمل. وفضلا عن ذلك، يوفر في المستشفيات الحكومية العلاج المجاني في حالات إصابات العمل والأمراض المهنية.

٣٥ - ويغطي قانون الضمان الاجتماعي (المتصل بالاستحقاقات المقدمة دون دفع اشتراكات وبالتأمين ضد البطالة) استحقاقات البطالة والمبالغ الواجبة الدفع للعاطلين ممن كانوا يعملون في السابق. ويمول سداد تلك الاستحقاقات من الاشتراكات الأسبوعية التي يدفعها أرباب العمل والعاملون إلى صندوق التأمينات الاجتماعية (الاستحقاقات قصيرة الأجل). أما المعدل الأسبوعي الموحد لاستحقاقات البطالة فهو ٣٧,٢٠ جنيها استرلينيا، ويدفع عن كل شخص بالغ معال زيادة قدرها ١٨,٣٠ جنيها استرلينيا في الأسبوع. وخلال عام ١٩٩٥ تم تجهيز ٦٠٩ مطالبات بالحصول على استحقاقات البطالة، ووفق على ٦٠٩ التماسات.

٣٦ - أما ترتيبات المساعدة الاجتماعية فتقضي بتقدير مدى احتياج الأفراد لكل حالة على حدة. وفيما يلي المعدلات الأسبوعية الأساسية: غير المتزوج ٢٩,١٠-٣٨,٣٠ جنيها استرلينيا؛ المتزوج ٥٦,٣٠-٥٠,٢٠ جنيها استرلينيا. وتدفع معدلات أعلى للمكفوفين المسجلين. ويحق للمستفيد من المساعدة الاجتماعية تقديم طلب بتخفيض الإيجار.

واو - الصحة العامة

٣٧ - يتولى ديوان الصحة بجبل طارق مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وينفذ الديوان نظاما للخدمات الطبية الجماعية قائما على الاشتراكات يتيح للأشخاص المسجلين فيه الحصول على العلاج الطبي المجاني.

٣٨ - ويوفر مستشفى سان برنارد، وسعته ١٠٣ أسرة، خدمات طبية شاملة في العيادات الخارجية وعلاجا شاملا في المستشفى للحالات الطبية والجراحية الخطيرة. ويضم أيضا قسما للولادة وجناحين للمرضى المسنين. أما وحدة الملك جورج الخامس للأمراض النفسية فتضم ٦٠ سريرا وتوفر ألوانا مختلفة من العلاج النفسي، تشمل خدمات العلاج الخارجي والداخلي. ويوفر المركز الصحي بالإقليم خدمات طبية عامة من بينها الزيارات المنزلية.

٣٩ - وثمة برنامج للزيارات يقوم بها أطباء استشاريون من المملكة المتحدة يغطي تخصصات من قبيل الأمراض العصبية لدى الأطفال، وجراحة القلب والصدر، وجراحة التجميل.

٤٠ - وحتى عام ١٩٩٦، كان الجهاز الطبي والصحي في الإقليم يتألف مما يلي: ٣٤ طبيبا مسجلا؛ و ١١٨ ممرضة مدربة تدريبا متقدما؛ و ٢٠٤ ممرضة مدربة تدريبا جزئيا؛ و ١٠ قابلات مدربات تدريبا متقدما؛ و ٩ من موظفي الصحة البيئية؛ و ١٧ فني مختبرات وأشعة؛ وصيدلي واحد؛ و ٨٧ موظفا آخرين.

٤١ - وخلال الفترة ١٩٩٦/١٩٩٥ بلغ مجموع الإنفاق في مجال الصحة العامة ٢٠,٦٧ مليون جنيه استرليني مقابل ١٩,٩ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٤.

زاي - التعليم العام

٤٢ - ما برحت إدارة التعليم تباشر مسؤولية التعليم العام في جبل طارق. وفي عام ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغ مجموع ما أنفق على التعليم ١١ مليون جنيه استرليني مقابل ١٠,٩ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٩٤/١٩٩٥.

٤٣ - وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ كان عدد التلاميذ المسجلين بالمدارس الحكومية ٦٧٧ ٤ تلميذا. والتعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال ممن هم بين الخامسة والخامسة عشرة. وتوجد ١٢ مدرسة حكومية ابتدائية، ومدرسة واحدة خاصة ومدرسة واحدة للخدمات ومدرستان ثانويتان. وثمة أيضا مدرسة خاصة واحدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتضم ١٩ طفلا.

حاء - الجريمة ومنع الجريمة

٤٤ - يخلص تقرير الدولة القائمة بالإدارة الى أن الأنشطة التي تمارسها الزوارق السريعة والزوارق المطاطية من جبل طارق قد قضي عليها قضاء مبرما، وأن مشكلة الاتجار غير المشروع، التي أقحم فيها جبل طارق، لم تعد قائمة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فحكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق على استعداد للتعاون مع السلطات الاسبانية في هذا الشأن تحقيقا للصالح العام في المنطقة.

٤٥ - وأشارت الدولة القائمة بالإدارة في تقاريرها إلى حدوث ٠٠٢ ١ جنحة (مثل السكر، والسلوك المخل بالنظام، وانتهاكات الأسلحة النارية) و ٨٥٨ احتجازا للجنح في عام ١٩٩٦، من ٦٥٩ ١ جنحة و ٥٥٥ ١ احتجازا في عام ١٩٩٥. كذلك أفادت التقارير عن حدوث ٧٠٢ ٣ جريمة خطيرة (مثل العنف الموجه ضد الأفراد، والجرائم الجنسية، والسرقة) و ١٠٤ ٢ احتجاز لجرائم خطيرة، من ٦٣٠ ٤ جريمة خطيرة و ٩٤٨ ٢ احتجازا أشارت إليها التقارير في عام ١٩٩٥.

٤٦ - في عام ١٩٩٧، دخل السجن الوحيد في الإقليم ٢٣٠ مسجونا. وكان المعدل اليومي لنزلاء السجن ٣٠,٩٥ مسجونا بالمقارنة بـ ٣٢,٦٥ مسجونا في عام ١٩٩٦. وبالسجن ٣٦ زنزانة، وعنبر للمرضى، وقاعات ترفيه، وقاعة ألعاب رياضية، وورشة، وفصل دراسي، وكانتين، ومغسل، ومطبخ، ومصلى، ومكتبة بها ٠٠٠ ٤ كتاب. وتقيم النزيلات والجانحون القصر بمعزل عن النزلاء البالغين من الذكور. وتتاح للمسجونين فرص للتعليم والعمالة.

٤٧ - كما تذكر الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق قامت، في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، بتطبيق لوائح (الرقابة على) الواردات والصادرات، التي تحظر استيراد الزوارق شبه المطاطية إلى جبل طارق. وفي اليوم نفسه، طبقت أيضا، بمقتضى قانون الموانئ، لوائح تفرض ضوابط جديدة على رسو جميع أنواع السفن الصغيرة. ونتيجة لذلك، قامت شرطة جبل طارق الملكية بحجز جميع الزوارق المطاطية الـ ٥٥ الراسية في

جبل طارق، حيث صودرت أو هدرت كلها - باستثناء زورق واحد - وحظرت عليها العودة. ومن بين زوارق الـ "فانتوم" السريعة الـ ١١٢ التي كانت في جبل طارق في شهر تموز/يوليه ١٩٩٥، لم يتبق سوى ٤٨ بعد أن صدر قانون في تموز/يوليه ١٩٩٥ يحظر استعمال بقية الزوارق.

خامسا - نظر الأمم المتحدة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٨ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق خلال جلستها ١٤٧٠ المعقودة يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. واستمعت اللجنة الخاصة إلى السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق (انظر A/AC.109/SR.1470). وقبلت اللجنة الخاصة طلب وفد اسبانيا بالمشاركة في نظر اللجنة في مسألة جبل طارق. وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل اسبانيا ببيان كرر فيه موقف حكومته من مسألة جبل طارق (انظر أيضا الفقرة ٦٩ أدناه).

٤٩ - وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١٤٧٠ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، دون اعتراض، متابعة نظرها في المسألة خلال دورتها لعام ١٩٩٨، رهنا بأي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة بهذا الصدد خلال دورتها الثانية والخمسين، وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة من أجل تيسير نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٠ - نظرت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في مسألة جبل طارق خلال جلساتها ٥ و ٦ و ٩، المعقودة على التوالي أيام ٩ و ١٠ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وخلال جلستها الخامسة المعقودة يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، استمعت اللجنة إلى السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق (انظر A/C.4/51/SR.5). وخلال الجلسة السادسة للجنة، المعقودة يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، أدلى ممثل اسبانيا ببيان (A/C.4/51/SR.6). وخلال الجلسة العاشرة، المعقودة يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع المقرر المعنون "مسألة جبل طارق" الوارد في الوثيقة A/C.4/51/L.3 (انظر أيضا A/C.4/51/SR.9).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥١ - خلال الجلسة العامة ٦٩ للجمعية العامة، المعقودة يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اعتمدت الجمعية، بناء على توصية من لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المقرر ٤١٩/٥٢، دون تصويت، بصفته يمثل توافقا في آراء أعضاء الجمعية العامة:

"إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٤٣٠/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وإذ تشير في الوقت نفسه إلى أن البيان الذي وافقت عليه حكومتا اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ ينص، في جملة أمور، على ما يلي:

'إيجاد عملية تفاوض تهدف إلى التغلب على جميع الخلافات بينهما بخصوص جبل طارق، وإلى تعزيز التعاون على أساس المنفعة المتبادلة في المسائل الاقتصادية والثقافية والسياحية وشؤون الملاحة الجوية والمسائل العسكرية والبيئية. ويقبل كلا الجانبين أن تناقش قضايا السيادة في إطار تلك العملية. وستلتزم الحكومة البريطانية التزاما كاملا باحترام رغبات شعب جبل طارق، على النحو الموضح في ديباجة دستور عام ١٩٦٩'،

"تحيط علما بأن وزيري خارجية اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يعقدان، كجزء من تلك العملية، اجتماعات سنوية بالتناوب في عاصمة كل منهما، وقد عـُقد أحدثها في لندن في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وتحث الحكومتين على مواصلة مفاوضاتهما بقصد التوصل إلى حل نهائي لمشكلة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة."

سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة أنها لم تغير موقفها بشأن الإقليم خلال الفترة المستعرضة. وسيـُتذكر أنه خلال الجلسة العامة الـ ١٣ للجمعية العامة، المعقودة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تكلم ممثل المملكة المتحدة، ممارسة لحق الرد، على بيان من وزير خارجية اسبانيا (انظر أيضا A/AC.109/2084، الفقرة ٦٧)، فأدلى بالبيان التالي (A/51/PV.13):

"لا يرغب وفدي في الدخول في مهاترة علنية مع حليف وصديق وشريك بشأن مسألة لا يمكن حلها إلا من خلال المحادثات المباشرة، حسبما تم الاتفاق عليه بالفعل بين الحكومتين في

إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤ وهو الإعلان الذي أشار إليه وزير الخارجية. ولكن بالنظر إلى ما قيل هنا، ربما يكون من الضروري تكرار موقف حكومتي مع أنه معروف جيدا لدى حكومة اسبانيا.

"إن السيادة البريطانية على جبل طارق ترسخت بوضوح في معاهدة أوتريخت. وهذه حقيقة قانونية لا يمكن دحضها. وعلاوة على ذلك، فإن بريطانيا تتمسك بالتزامها نحو شعب جبل طارق الوارد في ديباجة دستور عام ١٩٦٩. ولن تدخل حكومة صاحبة الجلالة في أي ترتيبات ينتقل بموجبها شعب جبل طارق إلى الخضوع لسيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية.

"ونحن لا نعتبر أن فكرة السلامة الإقليمية لها علاقة على الإطلاق بهذه الحالة. وإنني واثق بأن زميلنا الاسباني، الذي مارس حقه في الرد مساء يوم الإثنين الماضي يفهم هذا الموقف.

"وهناك مسائل عديدة متخلفة من التاريخ يمكن حلها على نحو أفضل بالتعاون بدلا من ادعاءات السيادة. بيد أننا نسلم بأن اسبانيا هي الجار المباشر لجبل طارق ونحن نولي أهمية لمواصلة الحوار مع اسبانيا كوسيلة للتغلب على خلافاتنا الحالية.

"وفي ذلك الإطار شاركت حكومتي وحكومة جبل طارق مع حكومة اسبانيا في محادثات من أجل تحسين التعاون بشأن مسائل مثل تهريب المخدرات في المنطقة وتمكين المجتمعات على كل من جانبي الحدود من الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الحرة في إطار المجتمعات الأوروبية."

٥٣ - وسيُتذكر كذلك أن ممثل المملكة المتحدة قال، في جملة أمور، في الجلسة العامة الـ ٩٤ للجمعية العامة المعقودة يوم ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ (A/51/PV.94) ما يلي:

"[...] وتقبل المملكة المتحدة بالكامل التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة."

٥٤ - كذلك قال وزير خارجية الدولة القائمة بالإدارة، في جملة أمور، في خطاب ألقاه أمام رابطة الأقاليم التابعة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ ما يلي:

"أود أن أستخدم هذا المحفل لأؤكد مجددا على الملأ التزام بريطانيا بشعب جبل طارق. وسنستمر في احترام رغبته. ولا يمكن أن يكون هناك تغيير في السيادة على جبل طارق بدون موافقته. والتزامنا نحوه ونحو جميع شعوب الأقاليم الواقعة عبر البحار ما يزال قويا كما كان دائما."

باء - موقف حكومة الإقليم

٥٥ - في بيان ألقاه السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، في الجلسة الخامسة للجنة الرابعة، قال، في جملة أمور، ما يلي:

"السيد الرئيس، إن جبل طارق ليس جزءا من اسبانيا. ولم يكن جزءا من اسبانيا منذ أن تخلت عنه اسبانيا إلى الأبد لبريطانيا العظمى بموجب معاهدة عقدت منذ ٨٤ عاما مضت. لذا فمن الواضح أن المبدأ المتوطد، القائل بأن تقرير المصير غير متاح لشعب إقليم هو بالفعل جزء لا يتجزأ من دولة عضو، لا ينطبق على جبل طارق. وفي حالتنا فإن ممارسة حق تقرير المصير لا يمكن أن تمزق اسبانيا لأن جبل طارق ليس جزءا من اسبانيا.

"[...] السيد الرئيس، لا يمكن أن يتوقف الزمن من أجل جبل طارق ويجب أن نتقدم إلى الأمام. وقد أعلنت مؤخرا حكومة المملكة المتحدة، وهي الدولة القائمة بالإدارة في جبل طارق، أنها ستقوم بمراجعة شاملة للسياسة فيما يتعلق بما تبقى لها من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي أو أقاليم تابعة. وترحب حكومة جبل طارق بهذه المراجعة. والواقع أنها تعترف بشيئين. أولا أن الترتيبات الحالية التي تتعلق بالأقاليم التابعة في حاجة إلى تحديث. وثانيا، أنها تعترف بأن ظروف هذا الإقليم التابع تتطلب النظر فيها على حدة وأن من اللازم تفصيل صيغة لكل إقليم.

"[...] وباستطاعتي أن أؤكد أن حكومتي ستشترك مع لندن في القريب العاجل في وضع مقترحات على جدول الأعمال من أجل إجراء تطور دستوري يستهدف إزالة السمات الاستعمارية الباقية في علاقتنا مع المملكة المتحدة. وفي إطار مقترحاتنا، سيظل جبل طارق على علاقة سياسية ودستورية وثيقة بالمملكة المتحدة وتحت السيادة البريطانية، ولكن هذه العلاقة، إذا ما قبل الشعب ذلك في استفتاء، ستصل إلى علاقة غير استعمارية وممارسة فعالة لتقرير المصير بموجب أحكام الخيار الرابع الوارد في القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠".

٥٦ - وفي بيان أدلى به السيد بيتر كروانا، رئيس وزراء جبل طارق، في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ردا على سؤال من عضو الجمعية التشريعية السيد جوزيف بوسانو بشأن اقتراح السيادة المشتركة الذي قدمته مؤخرا الحكومة الاسبانية إلى الحكومة البريطانية (انظر الفقرة ٧٢ أدناه) قال، في جملة أمور:

"بالنظر إلى أن الحكومة البريطانية ملتزمة باحترام رغباتنا [...] فإن أي مناقشة لهذه المقترحات ستكون متعارضة مع الالتزام برغباتنا".

٥٧ - وفي بيان أدلى به أيضا السيد بيتر كروانا في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ في رابطة الأقاليم التابعة في لندن، قال، في جملة أمور:

"[يرغب جبل طارق] في مواصلة علاقة سياسية ودستورية وثيقة مع المملكة المتحدة.

"بيد أنه ليس سوى من الطبيعي والمبجل أن نرغب أيضا في أن نصل بحكمنا الذاتي وسيطرتنا على شؤوننا ومصائرنا إلى أقصى حد. وقد نسعى، تحقيقا لهذا الغرض، إلى إصلاح دستورنا كيما يعبر عن علاقة حديثة، غير استعمارية مع المملكة المتحدة.

"[...] ونحن ندرك تماما أن العضوية الكاملة في الكومنولث مقصورة حاليا على الدول المستقلة ذات السيادة ونحن ليس منها. ولكن لا يبدو أن هناك أي سبب يمنعنا من التمتع بوضع متوسط يحق لنا فيه أن نحضر أنشطة الكومنولث وهيئاته ونشارك فيها، وإن بشكل غير كامل. وهناك سابقة لذلك في رابطة برلمانيي الكومنولث التي تشارك فيها الأقاليم التابعة جنبا مع جنب مع الدول الأعضاء."

جيم - موقف حكومة اسبانيا

٥٨ - في الجلسة ١٤٧٠ للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قال ممثل اسبانيا إن إدماج جبل طارق في أراضي اسبانيا يشكل مطمحا دائما في تاريخ بلده.

٥٩ - واستعادة اسبانيا لجبل طارق، التي يؤيدها مجموع السكان والقوى السياسية الاسبانية بغض النظر عن اختلافاتها المذهبية، تشير من جانب إلى "جبل طارق" نفسه، وتشير، من جانب آخر إلى البرزخ الذي احتلته المملكة المتحدة تدريجيا وبشكل غير مشروع لما يزيد عن نصف المدة التي توسعت فيها طوال القرن التاسع عشر.

٦٠ - وأشار ممثل اسبانيا إلى ثلاثة جوانب للمسألة. ففي المقام الأول تأتي شرعية معاهدة أوترخت والقيود المفروضة على السيادة البريطانية. ونظرا لأن أعضاء اللجنة يعلمون الأصول التاريخية للحالة الاستعمارية الحالية لجبل طارق، فسيشير باختصار إلى المادة العاشرة من هذا الصك التي تنص، في جملة أمور، على حق الأولوية لصالح اسبانيا بحيث أن بريطانيا العظمى إذا تركت جبل طارق فيجب عليها أن تقدمه إلى اسبانيا في المقام الأول. وهذا الشرط لا يمنع الاستقلال فقط، وإنما أي صيغة أخرى، مهما كانت، لا توافق عليها اسبانيا. ووفقا لمعاهدة أوترخت، فإن جبل طارق فقط هو الذي يقرر ما إذا كان بريطانيا أو اسبانيا. ويعود وجود هذه المعاهدة إلى ما يقرب من ٣٠٠ سنة. وإن كان مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" وشرعيته الدولية ما زالا موضع اعتراف من المملكة المتحدة واسبانيا والأمم المتحدة نفسها.

٦١ - وأشار ممثل اسبانيا في المقام الثاني إلى نظرية الأمم المتحدة والتطبيق الكامل لمبدأ السلامة الإقليمية. فوفقا لشتى قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمسألة، فإن إنهاء استعمار جبل طارق هو افتراض برد السلامة الإقليمية للدولة.

٦٢ - وينص قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، على ضرورة اتساق المبادئ التي تحكم عمليات إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد فإن "أي محاولة تستهدف التفويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٦٣ - وقد أعيد تأكيد ذلك في القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، المتعلق بمبادئ القانون الدولي التي تتصل بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول، والذي بمقتضاه تكون "أي محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد أو النيل من استقلاله السياسي تتنافى مع مقاصد الميثاق ومبادئه".

٦٤ - ومن ثم فإن القرارات المتتابعة الصادرة عن الجمعية العامة رسخت التطبيق الكامل لمبدأ السلامة الإقليمية عند إنهاء استعمار جبل طارق.

٦٥ - وأشار ممثل اسبانيا أيضا إلى قرارين آخرين للجمعية العامة يتعلقان بصفة خاصة بجبل طارق. هما القرار ٢٣٥٣ (د - ٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، الذي رأت فيه الجمعية العامة "أن أي حالة استعمارية تنطوي على أي تقويض جزئي أو كلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه"، والقرار ٢٤٢٩ (د - ٢٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ الذي طلبت فيه إلى الدولة القائمة بالإدارة إنهاء الحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق" وأكدت من جديد أن استمرار تلك الحالة يعتبر منافيا لميثاق الأمم المتحدة.

٦٦ - ويتصل الجانب الثالث بعملية المفاوضات الجارية بين المملكة المتحدة واسبانيا، التي تشكل إطارا ملائما لإنهاء الحالة الاستعمارية في جبل طارق. وأشار ممثل اسبانيا إلى أن الجمعية العامة تقوم بصفة مستمرة، منذ عام ١٩٧٣، على ضوء المبدأ الذي أقرته الأمم المتحدة، بدعوة الحكومتين إلى مواصلة المفاوضات الثنائية من أجل وضع حد لحالة تؤثر على المملكة المتحدة (بوصفها الدولة الاستعمارية بنص معاهدة أوترخت) واسبانيا (بواقع أن المستعمرة في هذه الحالة توجد في الأراضي الاسبانية).

٦٧ - وفي الإعلان المشترك الذي وقّعه البلدان في بروكسل في عام ١٩٨٤ التزام البلدان بإجراء مفاوضات بشأن مستقبل جبل طارق يتناولان فيها مسائل السيادة والتعاون تحقيقا للمنفعة المشتركة. وقد أجريت المفاوضات في عام ١٩٨٥ ولا تزال جارية منذ ذلك الوقت.

٦٨ - وتواصل الحكومة الاسبانية التوصية بإجراء الحوار، وهي عازمة على مواصلة المفاوضات بروح بناءة أملا في التوصل إلى تسوية للنزاع القائم حول جبل طارق.

٦٩ - واشترك ممثلو سكان جبل طارق في المفاوضات كأعضاء في الوفد البريطاني حتى عام ١٩٨٨، وهو العام الذي قرروا فيه الانسحاب. وكان من رأي الحكومة الاسبانية، أن الأمر كان يقتضي قرارا من السلطات المحلية وأن هذا الانسحاب الاختياري كان مؤسفا، وأن الأمل معقود على أن يعيد ممثلو جبل طارق النظر

في قرارهم وأن يشاركوا من جديد في عملية المفاوضات. وتواصل اسبانيا الإعراب عن جل احترامها لسكان جبل طارق، وترغب في ازدهارهم وتقدمهم ولا تضمر ضدهم أية نية سيئة. وقد بدأت السلطات الاسبانية في مناسبات عديدة استعدادها التام لضمان الاحترام اللازم للمصالح المشروعة، ولشخصية وأصالة سكان جبل طارق.

٧٠ - وأشار ممثل اسبانيا كذلك إلى أن بلده مستعد تماما لضمان الجوانب الثلاثة المشار إليها آنفا، في إطار حل متفاوض عليه ونهائي للنزاع حول جبل طارق يتضمن استعادة الوحدة الإقليمية لاسبانيا، وفقا لقرارات الجمعية العامة.

دال - المفاوضات الانكليزية - الاسبانية

٧١ - تواصلت خلال الفترة المستعرضة عملية التفاوض التي أرسى أساسها بيان بروكسل المشترك الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤. وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، عقد في مدريد اجتماع رسمي على مستوى وزراء الخارجية.

٧٢ - وأبلغت البعثة الدائمة لاسبانيا لدى الأمم المتحدة الأمين العام أنه في أثناء الاجتماع الوزاري، "قدم وزير الخارجية الاسبانية رسميا عرضا إلى الحكومة البريطانية، وضمنا إلى سكان جبل طارق، يمكن إيجازه في النقاط التالية:

"١ - أن يكون لجبل طارق نظام أساسي من قبيل سياسة الاستقلال الذاتي والإداري للمجتمعات الاسبانية المستقلة ذاتيا. ويتضمن هذا، في جملة أمور ما يلي:

"(أ) أن تمتد الحقوق والحريات الديمقراطية، التي ينص عليها ويحميها الدستور الاسباني لعام ١٩٧٨، لتشمل جبل طارق آليا، وهي الحقوق والحريات المنصوص عليها بشكل مماثل في دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩.

"(ب) على نحو ما تنص عليه الأنظمة الأساسية الأكثر تقدما، يحمي النظام الأساسي لجبل طارق هويته اللغوية والثقافية في السياق الإسباني.

"(ج) أن تشمل المفاوضات المتعلقة بالنظام الأساسي تحديد الاختصاصات التي ستمنح لحكومة جبل طارق حسب تعريف الاختصاصات التي يمكن أن تتولاها المناطق المستقلة ذاتيا الوارد في المادة ١٤٨ من الدستور الاسباني.

"(د) أن يتضمن النظام الأساسي كذلك تنظيم مؤسسات الحكم الذاتي للإقليم بما في ذلك النظام الخاص للهيئة القضائية.

"(هـ) أن يتضمن كذلك السمات الخاصة التي تتفق مع نظامه الاقتصادي. وفي هذا المجال، فإن اسبانيا لا ترى أن من غير الملائم قبول السمات الحالية التي تحدد النظام الأساسي لجبل طارق لدى الاتحاد الأوروبي.

"٢ - فيما يتعلق بالنظام الأساسي الشخصي لسكان جبل طارق، فليس من رغبة اسبانيا إلزامهم بتغيير جنسيتهم، ويمكن التفاوض على نظام خاص مفضل للحصول على الجنسية الاسبانية أو الاحتفاظ بجنسية مزدوجة. واسبانيا مستعدة لأن تقبل، كضمان لسكان جبل طارق، فترة انتقال تشترك اسبانيا والمملكة المتحدة في ممارسة السيادة خلالها، على أن تكون هذه الفترة الانتقالية أو إمكانية النظر في صيغة أخرى مماثلة، موضع مفاوضات. ويستجيب هذا العرض المتعلق بفترة ضمان انتقالية للرغبات التي أعربت عنها مؤخرا سلطات جبل طارق بطلب إجراء إصلاح دستوري لا يتضمن فقدان العلاقة مع التاج البريطاني.

"[...] وأعلنت وزارة الخارجية الاسبانية عن استعدادها لاستقبال رئيس وزراء جبل طارق السيد كاروانا، وعن أملها في أن يعقد هذا الاجتماع في تاريخ قريب".

هاء - المناقشات بين انكلترا وجبل طارق

٧٣ - عُقدت خلال الفترة المستعرضة اجتماعات ومناقشات منتظمة بين عدد من الوزراء والمسؤولين من المملكة المتحدة وجبل طارق. وسيتذكر أنه في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، صرح السيد ديفيد ديفيز، الذي كان وقتئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، بما يلي:

"يقوم صديقي المبجل والمثقف، وزير الخارجية، بعقد اجتماعات منتظمة مع رئيس وزراء جبل طارق لمناقشة المسائل المتعلقة بمستقبل جبل طارق".

حاشية

(١) أخذت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام، في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من الوثائق الرسمية لحكومة اسبانيا.

- - - - -